



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

357٪ نمو في أرباح «الامتياز» بالربع الأول

أظهرت النتائج المالية لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية ارتفاع أرباح الربع الأول من العام الحالي 357,4٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2016. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة، ان أرباح الشركة خلال الفترة المذكورة بلغت 12,35 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 2,7 مليون دينار في الربع الأول من العام الماضي. وأوضحته الشركة ان ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى بيع جزئي حصص في شركة زميلة نتج عنه ربح بمبلغ 10,9 ملايين دينار. وكانت أرباح الشركة ارتفعت في الربع الأخير من العام الماضي 311٪، لتصل إلى 6,7 ملايين دينار، مقابل أرباح بنحو 1,63 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2015.

قال خلال عمومية غرفة التجارة: أرقام الاحتياطات المالية للدولة المعلنة مبالغ فيها.. والأرقام الحقيقية أقل بكثير

الغانم: لا إصلاح حقيقياً دون مساس بجيوب المواطنين والقطاع الخاص

نخشى عجز الدولة عن دفع الرواتب إذا مضينا في طريق بلا إصلاح

الوضع خطير جداً.. ولا يمكن تغيير الوضع الحالي دون المساس بجيوب كل المواطنين

وثيقة الإصلاح مبتورة.. والحكومة حاولت أن تجامل فيها المواطنين والمجاملة تختلف عن الصراحة



جانب من الجمعية العمومية أمس



علي الغانم خلال الجمعية العمومية

محمود فاروق

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم إنه على قناعة من أن الكويت تعد إحدى الدول القليلة التي بإمكانها التطور اقتصادياً وبسرعة لعدة أسباب، منها أن مجتمع رجال الأعمال الكويتي الذي له خبرة سابقة وقائم على أسس سليمة بإمكانه أن يخطو خطوات جديفة للنهضة بالاقتصاد الكويتي. وأضاف الغانم في تصريحات للصحافيين، عقب ترؤسه أمس اجتماع الهيئة العامة الثالث والخمسين لغرفة التجارة الذي عقد أمس، أن من الأسباب كذلك الديموقراطية التي تتميز بها الكويت والتي تعطينا وتتيح لنا الوسائل أن نبدى وجهات نظرنا بكل صراحة.

وأشار إلى أن مشكلتنا في الكويت باختصار إلى الإعلام والصراحة مع المواطن، مؤكداً أن الوضع خطير جداً ويتطلب أن تخطو الحكومة خطوات صريحة مع المواطنين وتفتحهم بأنه من الضرورة اتخاذ قرارات مهمة للإصلاح والنهضة الاقتصادية وهذا يتطلب الصراحة مع المواطنين، مشدداً على أنه لا يمكن أن نغير الوضع الحالي دون المساس بجيوب كل المواطنين.

وفي إجابته عن سؤال على الوصفة العاجلة التي يجب أن تتبعها الحكومة، أكد الغانم أنه يجب أن تكون الحكومة صريحة مع المواطنين، قاصداً بذلك ما يتعلق بالوثيقة الاقتصادية. وقال الغانم إن وثيقة الإصلاح مبتورة وفيها أمور كثيرة حاولت الحكومة أن تجامل فيها المواطنين، قائلا للمجاملة تختلف عن الصراحة. وأضاف: يحتاج إلى صراحة واضحة خاصة أن لدينا مستندات وإثباتات تثبت أن ما نقدم اليوم على الإصلاحات المطلوبة ومصارحة المواطن بالوضع فان الأمور ستسير إلى مسار أسوأ مما نحن فيه، وبالتالي نحن بحاجة أن يعرف الجميع أن يعرف الجميع من السلطتين التشريعية والتنفيذية أن الوضع ليس بالسهل ويجب أن يكون هناك خطوات جريئة من الحكومة عليها أن تخطوها لتصلح المسار.

وزاد أن هذه الخطوات ستواجه معارضة كبيرة سواء كانت شعبية أو ذلك من مجلس الأمة لكن يجب أن تستمر وتصحى لأنه بعد فترة ليست بالطويلة سوف يشعر المواطنون بأن هذا بالفعل هو الطريق للإصلاح، وكل ما يهمنا هو ألا نصل في يوم وليلة إلى نقطة وهو ربما تعجز الحكومة فيه عن دفع الرواتب.

وحول تحمل القطاع الخاص لفاكتورة الإصلاح قال نعم هو مستعد ويجب أن يتحمل بل الجميع يجب أن يتحمل الفاتورة، فالكهرباء على سبيل المثال كلفتها 24 فلساً على الحكومة وهي تحاسب المواطن على 3 أو 4 فلوس فقط وبالتالي سيكون هناك عجز حتمي في الميزانية وهذا ما نخشى به.

ورأى الغانم أن حتى أرقام الاحتياطي العام للدولة المعلنة مبالغ فيها والحقيقة هو أن أرقامه أقل بكثير مما يتم الحديث عنه. وتضمن الغانم أن تأخذ الحكومة الأمر بعين الاعتبار كما تمنى على المواطنين الشعور بالوضع وأن يتقبلوا الوضع ويقبلوا التحدي من أجل الحفاظ على ما نحن فيه.

تاريخ وثيقة الإصلاح

وقال الغانم في كلمته بالتقرير السنوي أنه مر أربعة عشر شهراً على إقرار مجلس الوزراء «وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي»، أو ما جرى التعارف على الإشارة إليه «وثيقة الإصلاح». وهي الوثيقة التي تأخرت عقوداً رغم إجماع الآراء على ضرورتها، ثم ولدت قبل أن تستكمل مدة حملها، متأثرة بصدمة الانخفاض الكبير والسريع لأسعار النفط.

وصفة «الغرفة» لنجاح النسخة الثانية من وثيقة الإصلاح

أسعاده وانخفضت. ثانياً يجب أن ندرج تماماً أن إصلاحاً بهذا العمق والاتساع والالتزام الذي يمكن الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي نمر بها، هو عملية صعبة سياسياً، ومعقدة فنياً، وموجعة اجتماعياً وشعبياً. وهي تحتاج إلى رؤية وإرادة، وإلى حزم وصبر وتضحية، وإلى «فزعة» وطنية صادقة بكل إيجابيات الموروث الكويتي لتعبير «الفزعة». فليس هناك حلول سحرية سريعة الأثر، وليس هناك حلول ترضي كافة الأطراف، وليس هناك مواطن لن تتأثر جيوبه. والاختلافات حول الإصلاح ستبقى وتستمر تضيق حيناً وتتسع أحياناً، وعلياً أن نتحكم فيها إلى العلم في التحليل، وإلى العدل في توزيع الكلفة. ثالثاً وفي اعتقادنا، أن الإجراءات السريعة والحازمة لمكافحة الفساد

واضاف: دون الدخول في أسباب التأخر الطويل ومبررات عدم النضج من جهة، ومع رفض الآراء المتطرفة في انتقاد فكرة الوثيقة وفكرها من جهة أخرى، لا بد من الإقرار بأن تنفيذ إجراءات الوثيقة جاء خجولاً ومتربداً، وبأن النجاح في تحقيق أهدافها جاء ضيقاً وباهناً. وأشار إلى أنه بينما يعزو البعض هذه النتائج المتواضعة إلى خطأ في الأولويات أدى إلى البدء بتشييد الدعوم بدل مكافحة الهدر والفساد، يرجع آخرون هذا التواضع إلى خطأ في التقديرات اسقط عامل الضعف الخطير في الإدارة العامة، وأهمل دور الحملة الإعلامية التي تبين بكل بساطة وشفافية العلاقة العضوية بين الإصلاح والمستقبل. وأكد أن كلا التفسيرين يلقي الضوء على جزء من الحقيقة، ومن المؤكد أيضاً أن كلا التفسيرين قد ابتعد فئاعة أو ديبلوماسية عن جوهر المشكلة المتمثل في عدم توافق السلطتين على الارتقاء بوثيقة الإصلاح إلى صعيد المشروع الوطني الذي لا خلاف حول حتميته، ولا حوار في شأنه إلا من منظور مصلحة الكويت ومستقبل أهلها. وبرهاننا على صحة ما نذهب إليه هو أننا لا نزال نسمع حتى الآن أصواتاً عالية ومسؤولة تنكسر وجود أزمة، وترفض الإصلاح ووثيقته. ولا نزال نقرأ كل يوم، ولأقلام لا ينقصها الاطلاع، أن عجز الميزانية العامة غير حقيقي، وأن ترشيد الدعوم غير دستوري، لتنتهي من ذلك إلى تقديم مقترحات تزيد أعباء الميزانية العامة أحمالاً. وتباع قائلاً: نحن، في غرفة تجارة وصناعة الكويت، أوصنا



علي الغانم وخالد عيسى الصالح عقب الجمعية العمومية

45 ألف عضو بالغرفة بنهاية 2016

قال علي الغانم حول خدمات الغرفة وأوضاعها الإدارية والتنظيمية، أنه ارتفع إجمالي عدد أعضاء الغرفة عام 2016 بنسبة 13٪ قياساً بعام 2015، فوصل إلى قرابة 45 ألف عضو، علماً أن أعضاء الغرفة بإمكانيهم إنجاز معاملاتهم في المقر الرئيسي للغرفة وفي سبعة فروع الموحد.

موزعة على: برج التحرير، خيطان، الأحمدى، الجهراء، الإدارة العامة للجمارك، جليب الشيوخ، والنافذة الموحد.

أهم مسؤوليات الغرفة.. مركز عبدالعزيز حمد الصقر

الإقبال على العمل الحر. ونظم المركز 36 برنامجاً استفاد منها ألف وأثنان وأربعون مشاركاً. كما استمر المركز بالإشراف على برامج المنح الدراسية التي تقدمها الغرفة للدراسات العليا في إدارة الأعمال والقانون التجاري. وأقر المركز مشروع إنشاء أكاديمية

أشار علي الغانم إلى الخدمات التي قدمها مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير خلال 2016 باعتباره المركز الذي يحمل بكل كفاءة واقتدار واحدة من أهم مسؤوليات الغرفة وأهدافها. وأوضح أن المركز يمثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأهيل الشباب الوطني للعمل في القطاع الخاص

تري أن عزم الحكومة على إصدار النسخة الثانية من الوثيقة يأتي مصداقاً لما ذهبت إليه، وتحققاً لما تنبأت به.

خارطة العالم

بعد كل الذي نكرت، ورغم كل الذي نكرت، انظر إلى خارطة العالم فأجد في قاراته الخمس بلا استثناء دولاً متعددة، مختلفة الحجم والمساحة ودرجة الفقر، قد استطاعت وخلال مدة غير طويلة أن تفسر الحلقة المفرغة للتخلف، وتحقق نجاحات متميزة مبهرة. ونحن - في غرفة تجارة وصناعة الكويت - لا يراودنا أي شك في قدرتنا على تحقيق ما نجت به هذه الدول، فالكويت هي الدولة الأولى في العالم من حيث كمية الاحتياطات النفطية المؤكدة للفرد الواحد، ويقدر عمر ثروتها النفطية بتسعين عاماً على الأقل على أساس معدل الإنتاج الحالي. وقطاعاتها غير النفطية تزخر بإمكانات التطوير والنمو. واحتياطياتها المالية كافية تماماً لتؤمن لها انتقالاً سهلاً إلى مرحلة النمو المتوازن والمستدام. وهي الأفضل خليجياً من حيث سعر التعادل المطلوب لتمويل ميزانيتها.

قرار جريء

إن ما يحتاج إليه في الكويت هو قرار جريء بإصلاح حقيقي يستند إلى توافق وطني بين السلطتين يقوم على أساس مصلحة الوطن ومستقبل أجياله، ويلتزم العدالة في توزيع الكلفة والمردود. ولنجاح هذا الإصلاح لا بد أن يواكب إجراءاته إعلام علمي صريح يضع أمام المواطنين كل النقاط فوق كل الحروف. إعلام صادق الكلمة والصورة، يبين السبب والهدف بكل شفافية، ويشرح - بلا تهويل ولا تهوين - أعباء مرحلة الإصلاح ونتائجها، ومآل الاستثمار في مسارنا الحالي وتكاليفه وتبعاته.

لقد نجحت دول عديدة في مواجهة تحديات أصعب مما نواجهه بكثير، وبامكانيات أقل من مما نملك بكثير. ونحن لسنا أقل منها إرادة وتصميماً، فنحن شعب ديموقراطي حر يمكن أن يحسب وينحسب، ومن حقه أن يحذر ويقلق، ولكن لا يمكنه أن يتراجع أو يقنط، لأن اليأس ليس من خيارات الأحرار.

التشريع الاقتصادي

وقال علي الغانم انه في ميدان التشريع الاقتصادي، تقدمت الغرفة بمقترحاتها وملاحظاتها حول تعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، واللائحة التنفيذية لقانون الشركات، وحول المقترحات المتعلقة بتعديل قانون الصناعة، ومشروع قانون جديد للسجل التجاري، فضلاً عن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الوكالات التجارية، وفي شأن الإصلاح المالي والاقتصادي، تقدمت الغرفة بمذكرة حول المناطق الحرة، وحول الرؤية التكنولوجية لهوية الاقتصاد الكويتي، كما تقدمت بمذكرة وافية عن ملاحظاتها بشأن «وثيقة الإصلاح الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي». فعالية بحثية وتنسيقية في إطار دول مجلس التعاون الخليجي، وفي 19 اجتماعاً ودورة ولجنة على صعيد الدول العربية.

لدينا مستندات وإثباتات تثبت المخاطر إذا لم نقدم اليوم على الإصلاحات المطلوبة

لا بد من مصارحة المواطن بالوضع.. فالأمور ستسير إلى مسار أسوأ مما نحن فيه

لا نزال نسمع حتى الآن أصواتاً عالية ومسؤولة تنكر وجود أزمة وأن ترشيد الدعوم غير دستوري

عزم الحكومة على إصدار النسخة الثانية من الوثيقة يأتي مصداقاً لما ذهبت إليه وتحققاً لما تنبأت به «الغرفة»

إننا على يقين بأن الطبعة الثانية للوثيقة لن تكون ولا يجوز أن تكون الطبعة الأخيرة

أزمة الاقتصاد اليوم ليست عجزاً مرحلياً بل أزمة حقيقية

الإجراءات السريعة لمكافحة الفساد تشكل الامتحان الأول والأصعب لتعزيز مصداقية الإدارة الاقتصادية

الكويت في حاجة إلى قرار جريء بإصلاح حقيقي يستند إلى توافق وطني بين السلطتين

القطاع الخاص مستعد لتحمله فاتورة الإصلاح.. فتكلفة الكهرباء 24 فلساً والحكومة تحاسب لـ 3 أو 4 فلوس فقط!